إدارة المشروع الصناعي في واقع الاقتصاد العراقي

في واحدة من نشاطات التجمع الصناعي العراقي وبالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أقيمت ندوة بعنوان (ادارة المشروع الصناعي) القى فيها الدكتور عمرو هشام محمد الباحث في قسم الدراسات الاقتصادية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية في الجامعة المستنصرية محاضرة حملت نفس العنوان ، استعرض فيها الباحث : المحاور الرئيسية المتعلقة باقتصاديات المشاريع الصناعية من الوجهة الادارية الحداثية ، مبتدئاً بدلالة التعريف للمشروع الصناعي كونه وحدة اقتصادية تتمتع باستقلالية ادارية ومالية .. مرورا بتصنيف المشاريع الصناعية وفق الزوايا التي ينظر من خلالها لتلك المشاريع ومعرجا على الدعائم التي يرتكز عليها المشروع الصناعي ، منتهيا بأساليب الادارة الناجعة التي يتطرق لها علم الادارة الحديث في عالم اقتصاديات السوق.

احد المشاريع الصناعية

محمد شريف أبو ميسم

وقد أشار الباحث الى تعدد التصنيفات للمشاريع الصناعية .. فهي كبيرة أو صغيرة وفق تصنيف حجم المشروع ، وهي مشاريع خاصة وعامة من حيث الملكية وهي ربما تصنف على أساس الربحية ، معتبرا ان للمشروع الصناعي ثلاث دعائم تتمثل بالادارة ومحورها (المنظم) وهو المدير التنفيذي للهيكل الاداري، حيث يقوم بادارة المشروع وفق سياسات علم الادارة الذي ينظر بتمعن الى جميع المحاور التي تبدأ من دراسات الجدوى الاقتصادية الى آخر محور من محاور الانتاج والتسويق.

ثم يأتي (السوق) ليشكل الدعامة الثانية في نجاح أي مشروع ، بينما يكون (الربح) هو المعيار والدعامة الثالثة في نجاح المشروع الصناعي .. وقد ركز الباحث على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها تشكل ضرورة ملحة للنهوض بواقعنا الاقتصادي الحالي. مشددا على الرؤية العلمية التي تؤشر الى أبعد من دائرة التوقعات في استشراف المستقبل لأي مشروع صناعي ، وقد تطرق الباحث الى المشاريع التي تديرها العائلة ، والتي كانت تشكل قاعدة عريضة في الاقتصاد المحلي ، الا ان هذا النوع من المشاريع عادة ما يضمحل ويختفي باختفاء أسماء العوائل التي كانت تديرها بسبب تقاسم الارث بعد وفاة مؤسس المشروع وهذا الأمر يساهم باستمرارية ضعف القاعدة التي يمكن أن تساهم بها هذه المشاريع ... وبانتهاء المحاضرة، اشار مدير الندوة الى ملاحظة مفادها: ان في أحيان كثيرة يقام المشروع في منطقة متخلفة ويكون عليك أن تقوم بتأهيل الأيدي العاملة والكوادر الوسيطة وهذه العملية أقرب لعملية تنمية المناطق بمعنى أن تكون مشاركا في نشر الثقافة والوعي وأن تحسب ذلك مسبقا فاذا كان معامل التوطن أكثر من واحد فان المنطقة متكاملة لاستيعابها الصناعي واذا كان أقل ، فان ذلك يشير الى العكس.

أول المتحدثين محمد شريف قائلا: ان الباحث وقف عند موضوع دراسات الجدوى طويلا وأشار الى ان دراسات الجدوى عادة ما تكون مكلفة وتأخذ وقتا طويلا، وهنا أود أن أشير الى دراسات الجدوى الابتدائية التي تسبق دراسات الجدوى الاقتصادية، اذ ان هذه الدراسات الابتدائية تجنبنا الخوض في دراسة مكلفة وذات وقت طويل دون أن نصل الى نتيجة ، ولكنني أتساءل هنا عن امكانية الخوض في مثل هكذا دراسات وفي مثل واقعنا الاقتصادي الحالي؟ حيث الاغراق السلعي غير المسبوق، وهذا الاغراق وحسب اعتقادي يشكل العامل الرئيس في تردد الصناعيين والمستثمرين المحليين في الولوج من جديد في القطاع الصناعي.

ثم تحدث الأستاذ عبد الحسن الشمري رئيس التجمع الصناعي فقال : نأمل من الجميع أن يكونوا فاعلين من أجل النهوض بهذا البلد .. قبل اسبوعين حصلت على دعم من السيد وزير المالية عن طريق تمويل خمسة عشر مشروعا وبفائدة لا تتجاوز ٤٪ وأتمنى أن تقدم العروض لهذه المشاريع من أجل أن نساهم وبشكل حقيقي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني ونساهم في حل اشكالية البطالة ، وسنقوم بدعم المشاريع الصغيرة لان هذه المشاريع لها دور في تحريك القطاع الصناعي بعد أن نحصل على دراسات الجدوى، فالمشروع الصغير يخدم صاحب المشروع وعائلته مع ٤ الى ٥ من العمال ومن هنا فانني أدعو الصناعيين والناس الآخرين الى الاتصال بنا من أجل اقامة هذه المشاريع.

وأود أن أشير الى ان الثقافة الصناعية لا تأتي الا مع الآلة ودخول التكنلوجيا يزيد من ثقافة المجتمع، وينبغي أن يتحرك المواطن باتجاه المسؤول لان المشروع الذي يقام في وسط البلاد يختلف عن المشروع الذي يقام في الجنوب، فمنذ ثلاث سنوات تأسس التجمع الصناعي ولم نستطع أن نصل الى المسؤول الا قبل اسبوع ، اذ سيكون لنا في الاسبوع القادم لقاء مع السيد وزير المالية ومن ثم سيكون لنا لقاء مع السيد رئيس الوزراء الذي سنحتاج أن نخبره بالمعلومات التي نحصل عليها من الآخرين ولقاءاتنا هذه تمنحنا الفرصة للاستماع لهذه النخبة الخيرة من الصناعيين والأكاديميين والاعلاميين.

ثم تحدث نائب رئيس رابطة منتجي الصناعات النفطية قائلا: ان القطاع الخاص لديه صناعات تحويلية بسيطة، وهذا القطاع يعاني منذ زمن طويل علما ان هذا القطاع لم تساهم في تأسيسه الدولة ولا الجامعات ولا أية جهة أخرى، وعندما يجتهد الصناعي في هذا القطاع وبجهد خاص ويقوم بتأسيس المشروع ثم ينتج، يتفاجأ باستيراد البضاعة المشابهة لمنتجه، وفي العادة لا يتم الترويج للبضاعة المحلية المنتجة في القطاع الخاص لذلك تجد ان البضاعة المستوردة تتفوق دوما على البضاعة المحلية، والمشكلة الأخرى هي عدم التوافق مع المسؤول ففي القطاع النفطي معاناتنا كبيرة وقد تظاهر العاملون في هذا القطاع في الاسبوع الماضي ولكن ما من أحد يستمع لنا.

ثم تحدث الدكتور ستار جبار البياتي/ الباحث في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية فقال: هنالك اشكاليات كبيرة تواجه محاولات النهوض بالواقع الصناعي، فعندما تقدم البحوث والدراسات للنهوض بهذا الواقع تنتهي هذه البحوث في الأدراج، وليس هنالك مؤسسة أو شركة جاءتنا لنا وقالت قوموا بدراسة المشكلة الفلانية.

وهنالك تصور على منظمة التجارة العالمية غير صحيح فالدول المنتمية لهذه المنظمة تمنح فترات لتطوير اقتصادياتها ، فالدول النامية تعطى خمس سنوات لتطوير اقتصادها والأقل نموا تعطى عشر سنوات وحتى الدول المؤسسة لهذه المنظمة لا تلزمها المنظمة بعدم دعم الدولة .. أما سياسة الاغراق التي تحدث عنها الأخوان، فسياسة الاغراق ممنوعة في منظمة التجارة العالمية، ولكن الارباك الذي حصل هو الذي شجع على هذا الاغراق ولدينا الآن الكثير من الصناعات المحلية وينبغي أن يتم دعم القطاع الخاص ومندون المشاريع الصناعية الصغيرة لا يمكن دعم الاقتصاد اذ ان الاقتصاد العالمي يعتمد على المشاريع الصغيرة بنسبة ٩٠٪.

وتساءل الصناعي جبار صالح الكعبي قائلا: لماذا يشترط في المناقصات التي تتم مع بعض الجهات، أن يتم مسبقا تحديد المنشأ للمادة المتفق عليها؟ ان هذه مشكلة كبيرة أساسها الفساد الاداري، ولا بد من أن يلتفت اليها الجميع.

بينما اختزل المهندس كاوه من منظمة ينابيع حديثه بالقول: اذا أراد التجمع الصناعي أن يتطور فينبغي أن لا يفكر بالاعتماد على الحكومة. وقد تخللت المداخلات ردود للدكتور عمرو هشام محمد لافتا الى عدم التوجس والخوف من انغلاق السوق بحكم الاغراق لان هذا الأمر سيشكل عائقا أمام العمل، مضيفا ان مؤشر السوق هو متوسط دخل الفرد الحقيقي للدولار ، وان مؤشرات الطلب في ازدياد وان المشكلة ليست في الاغراق. بينما أشار السيد مدير الندوة الى سعي التجمع الصناعي في أن يكون فاعلا في موضوع التشريعات الصناعية والتجارية، مذكرا ان القطاع الخاص لايمكن له أن يبني الاقتصاد دون القطاعات الحكومية ودون تدخل الدولة.

نافذة اقتصادية

القطاع الخاص ملاحظات أولية

طارق الجبوري

واجه القطاع الخاص في العراق ومنذ بداياته الاولى في العشرينيات من القرن الماضي الكثير من التحديات التي اعاقت تقدمه في ممارسة دوره لتنشيط العملية الاقتصادية للبلد .

ويمكن القول انه ورغم كل ما واجه هذا القطاع من صعوبات ربما كان من ابرزها التقلبات السياسية نقول برغم كل الصعوبات فقد استطاع هذا القطاع ان يؤسس قاعدة مارس من خلالها دورا على بساطته كان مهما وترك بصماته على مجمل النشاط الاقتصادي (زراعي او صناعي) وبشكل اوسع التجاري خاصة المضاربات العقارية.

وكان من المؤمل ان يمارس ويسهم هذا القطاع بعد ٢٠٠٣ بدور اكثر فاعلية الا ان تداعيات ما حصل منذ ذلك التاريخ من انفلات امني وتخريب للبنى التحتية انعكس سلبا على القطاع الخاص وغيره وادى الى انكماشه بل الهرب خارج العراق حفاظا على حياتهم ورؤوس اموالهم ومما زاد الامر سوءا دخول عدد غير قليل من الطفيليين او الطارئين على هذا القطاع اساءوا الى سمعته هؤلاء ممن يمكن ان نطلق عليهم بقناصي الفرص الذين اغرقوا اسواقنا بالبضائع والمنتجات الرديئة. ومعروف مدى ما احدثته هذه المظاهر من اثار سلبية على السوق تحملها المواطن اكثر من سواه.

> اولى الخطوات تتمثل بضرورة وضع ضوابط لاستيراد السلع والبضائع وتشجيع الجهاز المصرفي لتسهيل اعطاء القروض الميسرة للمستثمر العراقي وبالامكان الاستفادة من تجارب دول سبقتنا في هذا المضمار

ان طبيعة القطاع الخاص في كل العالم وبشكل خاص الوطن العربي الخوف وعدم المجازفة والمخاطرة والبحث دائما عن ارضية امنة لاستثمار امواله وهي مسالة مشروعة ومبررة وطبيعية لذلك وفي ظل التحسن النسبي بالاوضاع الامنية وما سبق ورافق ذلك من دعوات حكومية للمستثمرين العرب والاجانب للاستثمار في العراق.

فان مسؤولية اصحاب القرار تهيئة المناخات المناسبة للقطاع الخاص الوطني للاستثمار في وطنه والمساهمة في بنائه وهو ما يتطلب خطة اقتصادية مدروسة وعملية تلبي حاجة هذا القطاع وتضعه امام مسؤولياته تجاه ابناء شعبه دون اغفال حقه في تحقيق مستوى مقبول من الارباح.

ونعتقد ان اولى الخطوات تتمثل بضرورة وضع ضوابط لاستيراد السلع والبضائع وتشجيع الجهاز المصرفي لتسهيل اعطاء القروض الميسرة للمستثمر العراقي وبالامكان الاستفادة من تجارب دول سبقتنا في هذا المضمار. فحرية السوق والعمل بمبدأ التجارة المفتوحة لايعني بكل الاحوال ترك الامور على الغارب كما يقول المثل والدليل هو ما اعتمدته الدول التي انتهجت مبادئ السوق الحرة ومع ذلك فان هذا لم يمنعها من وضع ضوابط لحماية السلع الوطنية وتشجيع القطاع الخاص على النهوض.

اخيرا فاننا لاندعي ايفاء هذا الموضوع حقه بهذه العجالة وحسبنا ان نضع هذه الملاحظات الاولية امام المختصين مع تمنياتنا ان تبادر مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون كما هو دابها على اغناء موضوعة القطاع الخاص في احدى طاولاتها الاقتصادية والتنسيق مع اتحاد الصناعات العراقي وغرفة التجارة ومن تراه مناسبا بهذا الخصوص خدمة للعراق وشعبه.

المباشرة بتنفيذ أكثر من ١٠٠ مشروع ضمن منحة أعمار البصرة

البصرة/ المدى

قال عضو مجلس محافظة البصرة أنه تمت المباشرة بتنفيذ أكثر من ١٠٠ مشروع ضمن منحة أعمار البصرة التي انطلقت مطلع الأسبوع الماضي للنهوض بالواقع الخدمي في المحافظة.

وأوضح فؤاد المازني أن "أكثر من ١٠٠ مشروع ضمن أكثر من ١٥٠ مشروع مقترح بوشر بتنفيذها بعد أن انطلقت مطلع الأسبوع الماضي، ضمن المنحة البالغة ١٠٠ مليون دولار التي خصصها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تزامنا مع انطلاق خطة (صولة الفرسان) أواخر شهر آذار الماضي".

اكثر من ٥٤٤ مليون دينار حجم التداول لاخر جلسات سوق العراق للاوراق المالية

بغداد/ المدى

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الاحد الماضى وهي رابع جلسة تداول لشهر حزيران الجاري اذ جرى فيها تداول اسهم (٢٣) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٤٢٠) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٥٤٤) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (١١٧) عقد تداول. وقد تميز القطاع الصناعي في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٦٩,٦٪) وحجم التداول (٧٠,٦٪) وحقق القطاع المصرفي المرتبة الثانية في حين تقاسمت بقية القطاعات نسب التداول الاخرى المتبقية، وقد تميزت الجلسة باستقرار المؤشر القياسي لقطاعات المصارف والاستثمار والخدمات والصناعة والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفض المؤشر القياسي لقطاع الفنادق فقط بنسبة (١,٨٨٪).

وبهذا انخفض مؤشر السوق العام بنسبة (١,٨٨٪) عندما اقفل على (٣٨,١٦٦) نقطة . اما العقود لغير العراقيين فقد بلغ عدد الاسهم المتداولة لها (١٦) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٢٣) مليون دينار وبهذا الموشرات تم تداول اسهم (٢٣) شركة مساهمة ارتفعت معدلات اسعاراسهم (٤) منها وانخفضت معدلات اسعاراسهم (٦) شركات وحافظت (١٣) شركة على نفس معدلات اسعارها السابقة ولا تزال (١٠) شركات متوقفة عن التداول بقرار من هيئة الاوراق المالية العراقية.

الشهر المقبل.. زيادة عمولة معامل تعبئة الغاز الأهلية

بغداد/ المدى

قال المدير العام لشركة تعبئة الغاز التابعة لوزارة النفط، الأحد، إن شركته استحصلت موافقة الوزراة على زيادة عمولة معامل الغاز الأهلية التي تعبئ اسطوانات الغاز لمصلحتها.

وأوضح عامر عبد الجبار أن "وزارة النفط وافقت على زيادة عمولة معامل الغاز الأهلية من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دينار للاسطوانة الواحدة وابتداءا من شهر تموز المقبل"، مبينا أن "هذه الزيادة تأتي في إطار دعم الوزارة للقطاع الخاص العراقي بغية النهوض به وتوسيعه وزيادة نشاطه خدمة للتنمية في العراق".

وتعد هذه الزيادة هي الثانية، بحسب عبد الجبار، إذ "سبق أن رفعت الوزارة العمولة منتصف العام الماضي من ١٠٠ دينار إلى ٢٠٠ دينار للاسطوانة الواحدة".

النفط تقرر شراء خمس ناقلات العام الحالي

بغداد/ المدى

قال المدير العام لشركة ناقلات النفط في وزارة النفط ان الشركة وضعت ضمن خطتها للعام الحالي شراء خمس ناقلات جديدة من مناشئ يابانية أو كورية أو أوربية.

وأوضح عامر عبد الجبار إسماعيل أن "الشركة قررت شراء ناقلة للمنتجات الكيمياوية بحمولة ١٥ ألف طن، إضافة إلى ناقلتين للمنتجات النفطية بحمولة تتراوح بين ٧ الى ١٠ آلاف طن."

واضاف أن "الشركة قررت كذلك شراء ناقلتين لنقل المياه بحمولة ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ طن وزورق خدمة بحري بسعة عشرين راكباً."

٣٧٠٤٤,٢ مليار دينار قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول من العام الحالي

بغداد/ قيس عيدان

اظهر تقرير صادر عن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول من عام ٢٠٠٨ (٣٧٠٤٤,٢) مليار دينار بالأسعار الجارية ، مقابل (١٣,٤) مليار دينار بالأسعار الثابتة . جاء ذلك في بيان صحفي أصدرته مديرية النشر والعلاقات في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .. وأوضح البيان إن الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٧ توزع بواقع (٢٠٥٨٦,٧) مليار دينار بالأسعار الجارية مقابل (١٠,٦) مليار دينار بالأسعار الثابتة للفصل الأول من العام ، و(٢٥٧٢٩,١) مليار دينار بالأسعار الجارية مقابل (١٢,٤) مليار دينار بالأسعار الثابتة وذلك للفصل الثاني .. أما الفصل الثالث من عام ٢٠٠٧ فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٢٧٧٤٦,٤) مليار دينار بالأسعار الجارية مقابل (١٢,٠) مليار دينار بالأسعار الثابتة . . فيما بلغت قيمته للفصل الرابع من العام المذكور (٣٣٧٦٦,٣) مليار دينار بالأسعار الجارية و(١٣,٠) مليار دينار بالأسعار الثابتة .وأضاف البيان .. إن الناتج المحلي الإجمالي ، الذي هو عبارة عن قيم الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال السنة ، ويعد مؤشراً مهماً لقياس كفاءة الأداء الاقتصادي .. إذ إن تطور هذا الناتج ينعكس ايجابيا على تطور الدخل الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد.

وأفاد البيان إن الجهاز اعتمد في إعداد تقديراته الفصلية للناتج المحلي الإجمالي على البيانات المتاحة التي توفرها وزارة النفط فيما يتعلق بكميات النفط المنتج والمصدر والمجهز للمصافي والكهرباء .. و على بيانات الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة ، ومصروفات الموازنة الجارية في احتساب نشاط الحكومة ، فضلا عن المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العراقية المنفذ خلال عام ٢٠٠٧ وذلك فيما يتعلق بنشاط ملكية دور السكن ونشاط الخدمات الشخصية والقطاع الخاص لنشاط الكهرباء .. أما فيما يتعلق بباقي الأنشطة الاقتصادية فيتم الاعتماد على مدى أهميتها النسبية .

من جانب آخر ذكرت مديرية النشر والعلاقات في الجهاز المركزي للإحصاء ، إن قيمة الدخل القومي بالأسعار الجارية لسنة ٢٠٠٦ كانت قد بلغت (٨٥٤٣١,٥) مليار دينار ، بلغ متوسط نصيب الفرد منها (٢٩٢٦٣٣٩,٠) دينار .. أما قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية لنفس السنة (٢٠٠٦) فقد بلغت (٩٥٥٨٨,٠) مليار دينار ، كان نصيب الفرد منها (٣٢٧٤٢٣٣,٠) دينار .. فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٤٧,٨) مليار دينار لسنة ٢٠٠٦ .

كما أنجز الجهاز المركزي للإحصاء تقرير إجمالي تكوين رأس المال الثابت لسنة ٢٠٠٦ الذي يهدف إلى عرض مؤشرات عن حجم الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

وذكر البيان إن التقرير تضمن مؤشرات عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص وحسب نوع الموجود التي تشمل:(أبنية سكنية - أبنية غير سكنية - إنشاءات أخرى - مكائن ومعدات - أثاثاً - وسائط نقل - نباتات وحيوانات - موجودات أخرى) ، إذ بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (١٦٢٨٢,٩) مليار دينار بالأسعار الجارية ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ (١٧) مليار دينار .. أما إجمالي التكوين في الأنشطة السلعية فقد بلغ (١٠٧٢٥,٥) مليار دينار وبنسبة (٦٥,٩٪) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية تليها الأنشطة الخدمية التي بلغت قيمتها (٤٢١٧,٥) مليار دينار أي مانسبته (٢٥,٩٪) ، ثم الأنشطة التوزيعية التي بلغت (١٣٣٩,٩) مليار دينار بنسبة (٨,٢٪).

مفاهيم أقتصادية

الاتحاد الكمركي

هو تنظيم اقتصادي تتفق عليه عدة دول لتحرير التجارة والمبادلات بينها ولتكوّن منطقة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي.ويتم ذلك بتحقيق ثلاثة شروط:
١-تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء الرسوم الكمركية فيما بينها .
٢-وضع تعريفة كمركية موحدة تطبقها كل الدول الأعضاء على التجارة مع الدول الأجنبية عن الاتحاد .
٣-توزع الحصص المشتركة للرسوم الكمركية التي تجنى في الاتحاد بينها طبقا لقاعدة يتم الاتفاق عليها .